



وقال المقداضي في مقابلة مع التلفزيون المصري، أجراها في مكتبه بطرابلس، إن مجلس الأمن لا يرى كيف أن طرابلس آمنة.

قرارات دولية

وبموجب الحظر المفروض على صادرات الأسلحة، تقوم الدول الأعضاء في [الأمم المتحدة](#) باتخاذ التدابير الضرورية اللازمة "لمنع التوريد المباشر أو غير المباشر للأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والم ذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية إلى ليبيا أو بيعها لها أو نقلها إليها"، كما يحظر على ليبيا استيراد جميع الأسلحة والمواد المرتبطة بها، ويتعين على جميع أعضاء المنظمة الدولية منع رعاياها من تصديرها.

ويطالب القرار -الذي حمل رقم 1970- بالموقف الفوري للعنف واتخاذ خطوات لمعالجة المطالب المشروعة للشعب، كما يحث السلطات الليبية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين، وضمان الممر الآمن للإمدادات الإنسانية والطبية والوكالات الإنسانية والموظفين الإنسانيين إلى ليبيا، والرفع الفوري للقيود المفروضة "على جميع أشكال وسائل الإعلام" وضمان سلامة الرعايا الأجانب وتسهيل مغادرتهم.

كما يدعو القرار إلى إحالة الوضع القائم في ليبيا منذ 15 فبراير/شباط 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باعتبار أن ما تردد عن الانتهاكات في ليبيا قد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب، مع التشديد على ضرورة التنفيذ الكامل للعقوبات الواردة في القرار من أجل منع المقذافي من ارتكاب المزيد من عمليات قتل المتظاهرين المدنيين.

وأوضح مراسل الجزيرة في نيويورك ذاكر الحسيني أن مجلس الأمن سيطلب من المحقق الدولي أن يرفع إليه تقريراً عن ليبيا خلال شهرين، على أن يتبعه بتقارير دورية كل ستة أشهر، لكنه نقل عن مندوب فرنسا في الأمم المتحدة قوله إنه لن تفرض منطقة حظر جوي لأن ذلك يتطلب الدخول في حرب مع ليبيا.

وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة [دان كي مون](#) عن تضامنه مع الشعب الليبي الذي يواجه سفك الدماء واحتمالات نقص المواد الغذائية والإمدادات الطبية، معرباً عن أمله في قرب تحقيق المستقبل الذي يطمح إليه الليبيون، في حين قالت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس إن القرار 1970 يفرض تدابير قوية وملزمة تهدف إلى منع النظام الليبي من قتل شعبه.

Quelle: ALJAZEERA & AGENCIES

Bild:RP ONLINE